اثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي
في العراق

أ.د قصي الكليدار أ.د عبد الله الدباش م.سعد عزيز ناصر
المعهد التقني/ المسيب

الخلاصة :
التسليف الزراعي يستمد خصائصة من القطاع الزراعي ويتأثر اولا برأس المال ثم بالعوامل الطبيعية وبالمخاطرة وعدم التأكد اضافة الى ضآلة حجم الحيازات الزراعية مما يجعل الدخل المتحقق غير اقتصادي وتجعله بعيدا عن استخدام الاساليب العلمية الحديثة في الانتاج وفي القطاع الزراعي يقوم القطاع الخاص بتمويل نسبة كبيرة من الفلاحين و المزارعين في العراق ولكنه يأخذ فوائد عالية وشروط صعبة مما يجعل المزارع لا يفكر في تطوير انتاجه بقدر ما يفكر في سد احتياجاته المعيشية وتسديد ديونة ، ويهدف هذا البحث الى ايجاد صيغ جديدة تمنع استغلال المنتج من ناحية وتضمن استمرار الانتاج الزراعي وتطويرة من ناحية اخرى ، لقد اظهرت النتائج انه يترتب على الدولة توفير القروض لغرض زيادة وتطوير الانتاج الزراعي وتحقيق الاستمرار في الزراعة وعدم ترك الارض من قبل الفلاحين والمزارعين والهجرة الى المدينة للبحث عن فرص عمل في الوقت الذي تتوفر فية فرص العمل في الزراعة هي الاكثر من جميع القطاعات .

Effect of Special Lending upon Agricultural production in Iraq

Prof. Dr. Qusay. Q. AL. Killidar Dr. Abad Allah .Dbash Saad A . Nasir
AL- Musaib Technical Institute

Abstract:
Agricultural finance depend on the agricultural sector, and effect by natural factors,
risk , capital capacity , and the small farm size , these factors reflect the un economical income of the farmers and products .
The private sector finances huge percent of farmers in Iraq , but take high profit which push the farmers to not think in developing his productivity .
The research aim to fined new stiles which insure the producers to continue the agricultural production in factor & provide the finance form the government to increase & development the agricultural production.

المقدمة:
يعتبر رأس المال من عناصر الانتاج المهمة والاساسية في العملية الانتاجية وتزداد اهميته في القطاع الزراعي وخاصة في الدول النامية ومنها العراق وذلك لقلة المدخرات لدى الفلاحين والمزارعين وطول فترة الانتاج الزراعي وتأثره بالعوامل الطبيعية من جهة وعدم رغبة اصحاب رؤوس الاموال في استثمار اموالهم في القطاع الزراعي بسبب ما يحيط الزراعة من مخاطر وتفضل استثمارها في التجارة والصناعة (١) ، كما ان قلة الحيازات الزراعية في الريف العراقي يجعل الدخل الزراعي المتحقق غير اقتصادي . ان قلة رأس المال في القطاع الزراعي تجعله

بعيدا عن استخدام الأساليب العلمية والوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي لغرض تنميته وتطويره مما يستلزم توفير مصادر لتمويل وتسليف المزارعين لمساعدتهم على تطوير الزراعة والانتاج

الزراعي في العراق لغرض زيادة دخلهم وعدم تركهم الزراعة والاتجاه الى ممارسة المهن الاخرى التي هي اقل مجازفة من الزراعة ولكنها غير انتاجية اضافة الى زيادة الضغط السكاني على مراكز المدن والمحافظات وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في القطر (٢).

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من اهمية دراسة دور رأس المال في العملية الانتاجية الزراعية بشكل خاص في دولة نامية كالعراق وذلك لقلة المدخرات لدى الفلاحين والمزارعين من جهة وعدم رغبة اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة في تمويل هذا القطاع لما يحيط به من المجازفة والمخاطرة .

كما يؤثر ذلك على حياة الفلاحين والمزارعين اقتصاديا واجتماعيا لزيادة دخلهم وتمكنهم من زيادة الانتاج الزراعي وتطويره ، واستخدام الاساليب العلمية والوسائل الحديثة في الانتاج لغرض استمرار العملية الانتاجية الزراعية وعدم ترك الزراعة مستقبلا من قبل الفلاحين والاتجاه الى مراكز المدن والمحافظات لزيادة الضغط السكاني وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق .

الهدف من البحث :

يهدف البحث الى اتجاهين :

اولا: هو دراسة التسليف الزراعي من قبل القطاع الخاص وتشخيص نتائجه وآثاره على الانتاج الزراعي وعلى حياة المزراعين واستمرار الفلاح والمزارع بالعملية الانتاجية .

ثانيا : ايجاد سبل وصيغ جديدة وتضمن عدم استغلال الفلاح وأستمراره بالنشاط الزراعي .

مشكلة البحث:

ان الكثير من المزارعين يلجأ الى الاستلاف من القطاع الخاص لأتمام اعمالهم الانتاجية مما يجعلهم مرتبطين بعقود مع المسلف ، الكثير منها تكون بشروط صعبة كعقود تسويق الحاصل للمسلف وبأسعار يحددها المسلف نفسة وعدم التصرف بالحاصل الا بموافقته وبالتالي قد لا يستفاد المنتج من السلف التي استدانها حتى في تغذية عائلته وقد تصبح ثقلا كبيرا عليه خاصة اذا لم يكن الناتج كافيا لتسديد الدين مما يضطر المزارع او المنتج الى بيع الاصول الثابته الاخرى لأجل تسديد الدين (كالابقار او السلع الاخرى) وان يتحمل الدين فوائد اضافية ويحول الى السنة القادمة .

فرضية البحث : يفترض البحث ان السلف التي يقدمها القطاع الخاص وسائل تأخير وعرقله لتطوير الانتاج الزراعي اكثر مما هي وسائل لتسهيل العملية الانتاجية لما يفرضه المسلف من شروط قاسية على المستلف تتمثل بالفوائد العالية وتسويق الناتج الى المسلف وتحديد اسعار الشراء من قبل المسلف أضافة الى ما يتعرض له المنتج من ظروف اللايقين اثناء عملية الانتاج مما يجعله عرضة لبيع اصوله الثابته لتسديد السلف .

الاسلوب البحثي : (طريقة جمع البيانات)تم تعميم استمارة استبيان وزعت على مجاميع من المزارعين في نواحي محافظة بغداد (اليوسفية ، اللطيفية ، الرشيد ، ابي غريب ، التاجي) ويمارسون انشطة زراعية مختلفة . وقد تم اختيار نواحي محافظة بغداد وذلك لانها قريبة عن مركز بغداد العاصمة وتمارس فيها مختلف الانشطة الزراعية سواء كانت زراعة المحاصيل الحقلية او الفواكه او الخضر او صناعية كمشتقات الالبان (كجبن العرب واللبن والحليب الخام) وكذلك توفر مصادر التسليف الخاص التي تقوم بتسليف المزارعين . تم توزيع اكثر من ٥٠٠ استماره في مناطق البحث الا اننا لم نستلم سوى ٣٨١ استمارة كاملة المعلومات وقد قمنا بتبويب المعلومات حسب الجدول التالي :

ت	مبلغ السلف (الف دينار	عدد المستلفين
1	200-400	80
2	400-600	65

3	600-800	50
4	800-1000	38
5	1000-1200	27
6	1200-1400	25
7	1400-1600	20
8	1600-1800	17
9	1800-2000	15
10	2000-2200	11
11	2200-2400	10
12	2400-2600	8
13	2600-2800	6
14	2800-3000	5
15	اكثر من 3000	4
	المجموع	381

الاسلوب الاحصائي المستخدم :

١- تم استخدام اسلوب النسب المئوية لتحليل البيانات والمعلومات التي وردت في استمارة الاستبيان .

٢- استخدام معامل التوافق coefficient of contingency لتحديد العلاقات بين مبالغ السلف المدفوعة واثرها على الانتاج ومعادلته :

$$\text{معامل التوافق } /\backslash = \frac{(k-1)\ 1/2}{(k)\ 1/2}$$

K = المجموع الكلي لخوارج قسمة مربع التكرار في كل خانه على حاصل ضرب مجموع التكرارين الرأسي والافقي للمقابلين للخانه التي فيها التكرار.

/\ = معامل التوافق.

٣- معامل الارتباط البسيط: ومعادلته:

$$R = \frac{(Xi-x)\ (Yi-y)}{(Xi-x)2\ (Yi-y)2}$$

الجانب النظري :

نشأت حاجة الفلاحين والمزارعين الى المال كعنصر انتاجي عندما تحول الانتاج الزراعي من الانتاج العائلي الى الانتاج لغرض التسويق فتوجهوا الى المصادر الخاصة والحكومية لطلب الاموال اللازمة في العملية الإنتاجية .

والتلسليف الزراعي هو الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي ويبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال لأستخدامة في الزراعة في الانتاج

والتسويق ويستمد التسليف الزراعي خصائصه من خصائص القطاع الزراعي نفسة وذلك لأرتياط الحاجة الى القروض بطبيعة الانتاج الزراعي الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية فطول فترة الانتاج وموسميته وتأثره بالعوامل الطبيعية كدرجات الحرارة والرطوبة والرياح والآفات الزراعية وملوحة التربة وقلة المياه وغيرها (٤)تجعله عرضة لعوامل متغيرة قاسية احيانا يصعب سيطرة الانسان عليها . ويتعرض الانتاج الزراعي للكثير من المخاطر مما يستلزم طلب ضمانات لتلك القروض .

ونظرا لكون الضمانة الاولى لسداد السلف الزراعية هو الانتاج الزراعي هذا في حالة نجاحه ولكنه يكون عرضة للتلف في مراحل نموه او نقله او خزنه او عرضه في الاسواق ، كما ان اسعار المحاصيل الزراعية قد تتغير تبعا للعوامل المؤثرة على عرض وطلب السلع الزراعية مسببة تذبذب الاسعار ليس اثناء الموسم الواحد فحسب بل ومن موسم لآخر مما يجعل امكانية الفلاح والمزارع في تسديد ديونه مسألة محفوفة بالمخاطر واللايقين وعدم التأكد .

ونتيجة لصغر حجم الحيازة الزراعية في العراق فأنه يجعل الفائض المتجمع لدى المزارعين قليل نسبيا (٥) وهذا يضطرهم الى الاعتماد على مصادر اخرى خارج الزراعة اوتراكم الديون على المزارع سنة بعد اخرى كما ان من الصعب الفصل بين ما يستعمل من القروض لاغراض الانتاجية وبين ما يعرف للاغراض الاستهلاكية وهذة العوامل التي تحيط بالمزارعين والانتاج الزراعي تجعل المؤسسات التمويلية واصحاب رؤوس الاموال لا يقدمون القروض الى الفلاحين والمزارعين الا بفوائد عاليه نسبيا وبشروط وضمانات قاسية وهو ما يسمى Heduing (٦) .

مصادر التسليف الزراعي الخاص في العراق :

توجد في العراق مصادر كثيرة للتسليف الخاص نذكر منها (٧):

١- المصارف الاهلية .
٢- اصحاب علاوي الحبوب .
٣- المكاتب الزراعية في مراكز البيع بالجملة .
٤- المرابين والتجار المتجولين.
٥- اصحاب علاوي الاجبان والالبان .
٦- التلسيف العيني للبذور والاسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية .

يقوم علاوي الحبوب والمكاتب الزراعية في مراكز البيع بالجملة بتسليف المزارعين بمبالغ يحددها المزارع نفسه ومن شروط المسلف والتي تتضمن شروط تسويق المحصول الى علوة او مكتب المسلف لكي يستقطع المبلغ المسلف على شكل اقساط اضافة الى الفوائد . اما المرابين والتجار المتجولين فانهم يقدمون السلف الى المزارعين بفوائد عالية جدا تصل الى 100 % من مبلغ السلفة على ان تسدد بعد تسويق الحاصل ويقوم هؤلاء بمكاتبة المزارع على ان السلفة التي اخذها تمثل دين في ذمة المزارع يدفعه حين الطلب واذا لم يستطع من تسديد السلفة من اقيام المحصول فانه عليه ان يسددها من اموال ثابتة اخرى او يستلف من شخص آخر . وهناك نوع آخر من التسليف هو تجهيز المزارع بالتقاوي والبذور والاسمدة والمستلزمات الزراعية الاخرى

على أن يقوم المزارع بتسويق الحاصل الى المسلف او تسديد مبلغ السلفة مع الفوائد وعموما يفضل هؤلاء وخاصة اذا كانوا اصحاب مكاتب زراعية تسوق المحاصيل الزراعية الى مكاتبهم وذلك لاستفادة من :

١- تسديد مبلغ السلفة.
٢- الاستفادة من خصم المكتب من بيع المحصول .
٣- فرض الاسعار التي يحددها لتحقيق فارق سعري لهم .

وهناك نوع آخر من التسليف هو (التسليف على الاخضر او ما يسمى بالبيع على الاخضر) ، حيث يقوم المزارع ببيع حاصلاته الى التجار وأصحاب المكاتب الزراعية عند الزراعة او قبل نضج المحصول حيث يشتري التاجر المحصول ويدفع ثمنه وهو لايزال نباتا غير ناضج اما المزارع فعليه خدمة المحصول وجنيه وتسليمه الى المسلف ، او كما يقوم اصحاب علاوي الاجبان بدفع سلف الى مصنعي الاجبان من المزارع عند موسم الولادات ويفرض عليه تسويق الاجبان الى علوته وهو يحدد الوزن المسوق وسعر البيع .

ويعتبر التسليف الزراعي عالي الكلفةنسبيا لكون دورة رأس المال في الزراعة بطيئة كما ان ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف المتغيرة وخضوع الانتاج الزراعي لظروف خارجة عن السيطرة كالظروف الطبيعية المحاطة بالمخاطر يستلزم توفير سلف طويلة الاجل من المصادر الاهلية والمصادر الحكومية للتسليف الزراعي بشروط سهلة وفوائد بسيطة او بدون فائدة لتشجيعهم على الانتاج كهدف من اهداف الدولة لان المصادر التي يوفرها القطاع الخاص رغم انها منتشره في شتى انحاء الريف العراقي ومراكز المدن ولكنها تعتمد على الربح كأساس في تقديم خدماتها دون اهتمامها بالانتاج الزراعي او تطويره وتعتبر المصدر الاساسي لتمويل الغالبية العظمى من المزارعين والمتمثلة بالتجار والمرابين واصحاب المصالح والاصدقاء والجيران (٨) وتشير دراسة اعدتها وزارة التخطيط في السبعينات في عينات مختارة في المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية من العراق ان المصادر الاهلية للتمويل تشكل نسبة حوالي 75 % من احتياجات المزارعين للسف الزراعية (٩) وان استمرار ارتباط الفلاحين والمزارعين بارباب المصالح والتجار المرابين من فترات طويلة وعجز المؤسسات العامة عن سد حاجة المزارعين للمال وخاصة المصرف التعاوني الزراعي وتمتع القطاع الخاص ببعض المزايا للمزارعين منها سهولة حصولهم على القروض بالكمية المطلوبة وعدم التدقيق في اوجه الصرف ومتابعة القروض مما جعل المزارعين تحت رحمة المرابين والتجار واثقل كاهلهم بالديون المتراكمة والتي تجعل المزارع لا يفكر في تطوير انتاجه بقدر ما يفكر في ايجاد طريقة لسد احتياجاته المعيشيه وتسديد الديون (١٠) .

الجانب التطبيقي :

تم تصنيف استمارات البحث التي تم جمعها حسب الأنشطة الزراعية المهمة في المنطقة وهي:

١- انتاج الخضر – بلغ عدد الاستمارات 200 استمارة .
٢- انتاج الحبوب – بلغ عدد الاستماراة 81 استمارة .
٣- صناعة الاجبان والالبان المحلية – بلغ عدد الاستمارات 100 استمارة .

اولا : انتاج الخضر :

الاستمارات التي تم تبويب معلوماتها كانت 200 أستمارة وذلك لعدم صلاحية باقي الاستمارات بسبب نقص معلوماتها وأدلاء بعض المزارعين بمعلومات غير حقيقية فقد تم اهمالها . وقد تبين ما يلي :

١- ان المناطق المدروسة تشتهر بزراعة الخضر التالية ، البطاطا تشكل نسبة 35 % من الخضر المزروعة للعروتين الخريفية والربيعية ، والخضر الاخرى كالطماطة والخيار والباذنجان والفلفل والبصل والسبانخ والسلق وغيرها والتي تشكل ما نسبته 65 % من زراعة هذه المناطق بالخضر الصيفية والشتوية .
٢- ان 69 % من مزارعي البطاطا يستلفون مبالغ كبيرة لاجل زراعة البطاطا وذلك لارتفاع اسعار تقاوى البطاطا المستوردة إلى 3 مليون دينار للطن الواحد في سنة الدراسة . وهذه المبالغ الضخمة لايستطيع المزارع وتوفيرها .
٣- ان اغلب الذين يقومون بعملية التسليف هم اصحاب المخازن المبردة والتي تخزن فيها تقاوى البطاطا من موسم الانتاج الى موسم الزراعة حيث يقوم اصحاب

المخـازن المبـردة بشـرائها فـي مواسـم النتـاج باسـعار قليلـة ثـم خزنهـا وفـي موسـم الزراعة يقومون ببيعها باسعار عالية جدا تصل الى اكثر من 1000 % من سعر شرائها .

٤- يفرض المسلف على المزارع المستلف اسعار شراء محددة مسبقا لمنتوج البطاطا الذي استلف عليه المنتج من جهة وتسويقه الى مخازنه المبردة من جهة ثانية اذا كانت التقاوى جيل اول او ثاني يمكن اعادة زراعتها في الموسم القادم .

٥- حتى اذا كانت التقاوى المستلف عليها لم تنبت او انتاجها قليل فعلى المستلف تسديد مبالغ التقاوى بفوائد تصل الى اكثر من 50 % من اسعار شراء التقاوى ويكون ذلك وفق عقد موقع بين الطرفين تتضمن توقيع المستلف على صكوك او كمبيالات لحين الطلب .

٦- اذا كان المستلف يملك دار او سيارة او اية آلة زراعية او غير زراعية يقوم المسلف بالحجز عليها وذلك لاجل ضمان دفع المبلغ المستلف في حال عدم قدرة المنتج من تسديد المبالغ المستلفة وبعكس ذلك يقوم المسلف بالاستيلاء على ما تم حجزه .

٧- تقوم شركات بيع تقاوى البطاطا بغش المزارعين والمنتجين وذلك بتجهيزهم بتقاوي رديئة النوعية وذات اجيال متقدمة لا تصلح للخزن ولزراعتها للموسم القادم كي يضطر المزارع الى عدم تخزينها على حسابه الخاص وزراعتها لحسابه الخاص .

٨- ان اهداف المسلفين لأغراض زراعة البطاطا هو الحصول على اكبر قدر من الارباح من المزارعين دون الاهتمام بتطوير زراعة البطاطا وجلب الاصناف الجيدة ، مما ادى الى تفشي الامراض والفطريات التي اصبحت ظاهرة مألوفة في اغلب حقول المزارعين .

٩- كثرة عدد الشركات المسلفة لاغراض زراعة البطاطا مما أدى إلى ضعف الرقابة عليها وان قسما منها قد استخدم اسماء وهمية لغرض جلب المزارعين اليهم من خلال بيع تقاوى البطاطا باسعار مناسبة وبعد زراعتها يتبين انها ذات مواصفات رديئة من حيث مستوى الانتاجية وحجم المنتوج ومقاومته للامراض .

١٠-تعرض اغلب حقول البطاطا الى الامراض وانخفاض انتاجيتها في الآونة الاخيرة بسبب ضعف رقابة وزارة الزراعة على التقاوي المستوردة ومعرفة مصادرها .

١١-ان سلف مزارعي الخضر كانت قليلة مقارنة بسلف منتجي البطاطا وذلك لان المساحات المزروعة بالخضر اغلبها محدودة المساحة مقارنة بمساحات محصول البطاطا الا ان السلف تخضع لنفس شروط سلف البطاطا .

ثانيا : انتاج الحبوب :

اغلب المزارعون يقومون بزراعة الحبوب وخاصة الحنطة والشعير وبعد تبويب وتصنيف البيانات والمعلومات ظهر ما يلي :

١- ان المسلفين يفرضون على منتجي الحبوب تسويق كامل المحصول الى المسلف بعد رفع الدولة شروط تسويق الحبوب الى سايلوات الدولة .

٢- فرض اسعار محددة مسبقا من قبل المسلف حتى لا تصل الاسعار السائدة في سنة السلفة ، واذا ما حصل ان تغيرت الاسعار باتجاه النزول فان المسلف يفرض اسعار جديده تتناسب مع الانخفاض في الاسعار ، اما ارتفاع الاسعار فسيكون لصالحه .

٣- يشرف بعض المسلفين على عمليات حصاد المحصول واستلامه مباشرة من الحاصدات ووزنه مع نسبة خصم في الوزن لصالح المسلف.

٤- يقوم المسلف بتسديد الزيادة في قيمة المحصول عن السلفه في وقت متأخر وليس بعد استلام المحصول حيث يقوم باستثمار الاموال التي حصل عليها في شراء محاصيل اخرى وبيعها اي المتاجرة باموال المستلف لحين فترة ما يسمى (الحساب بين المستلف والمسلف) والتي تكون عادة في فترة ما بعد انتهاء موسم الحصاد في جميع انحاء القطر.

٥- اذا ما تعرض المنتج الى ظروف طارئة كعدم سقوط الامطار او تعرض الحقل للامراض فان المسلف يجبر المستلف على تسديد ما بذمته حتى اذا اضطر لبيع مواشيه او آلاته ، واذا اجل قسم من السلفة الى السنة القادمة فسوف تضاف عليها فوائد قد تصل الى اكثر من 100 % .

٦- هناك صنف من التجار والسماسرة يتجولون في المزارع يقومون باستغلال ظروف المزارعين حيث يقوم بشراء المحصول قبل نضجه بفترة باسعار يحددونها هم بالاعتماد على توقعاتهم المستقبلية لاسعار المنتوج المراد شراءه وهذا ما يسمى (بالبيع على الاخضر) .

٧- إن أسعار المحاصيل الزراعية اصبحت غير مجزية وذلك لارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض انتاجية الارض الزراعية بسبب قلة الاسمدة والتي اصبحت اسعارها خيالية .

٨- عدم قيام الدوائر الزراعية المختلفة بالدراسات الميدانية لتحديد الاحزمة الزراعية المناسبة لكل منطقة زراعية والابتعاد عن الزراعة العشوائية والمعتمدة على خبرة المزارع وذلك لان انخفاض انتاجية الارض الزراعية قد تعود الى عدم ملائمة تلك الارض للمحصول المزروع فيها ، وهذا ما يحصل لمزارعي البطاطا قليلي الخبرة وتعرضهم للخسارة وعدم امكانية تسديد السلف أو أثمان التقاوي .

ثالثا: صناعة الاجبان (جبن العرب) :

ظهر من الاستمارات ما يلي : -

١- ان جميع مصنعي الاجبان (100 %) من الذين شملتهم الدراسة يستلفون من تجار وسماسرة الاجبان سلف يكون موعد استلامها هو بداية الخريف وذلك لتهيئة اعلاف للحيوانات في موسم الشتاء او لاغراض عائلية .

٢- يعقد المسلف عقدا مع المستلف يتضمن الزامه بتسويقه اجبانه الى المسلف وان المسلف يحدد اسعار شرائها على ضوء الاسعار السائدة مع خصم للمسلف في الاسعار والوزن .

٣- يقوم المسلف باستلام الجبن المسوق وبيعه ثم يقوم بخصم نسبة لا تقل عن 75 % من قيمة الجبن المباع لاغراض تسديد السلفة واحيانا يقوم المسلف باستقطاع كامل قيمة الجبن المباع لاغراض تسديد السلفة فيتحمل المسوق تكاليف نقله للجبن .

٤- احيانا تتعرض الحيوانات الى الامراض او عدم الانجاب فيضطر المزارع أو منتج الاجبان الى تسديد السلف اما من خلال بيع الحيوانات او تسديدها من إيرادات المحاصيل الزراعية الاخرى .

٥- ان اغلب تجار وسماسرة الاجبان يتلاعبون بأسعار البيع وبالأوزان ويشترطون أسعارا اقل من الاسعار السائدة في السوق لغرض تحقيق ارباح لهم وكذلك يفرضون خصم في الوزن تصل الى اكثر من 5 % وهذا ايضا ارباحا لهم .

قياس العلاقة بين السلف والعملية الانتاجية :

تم استخدام معامل الارتباط البسيط ومعامل التوافق Coefficient Contingency لقياس اثر التسليف على الانتاج الزراعي والذي اظهرت نتائج استخدامها ما يلي :

١- كانت قيمة معامل الارتباط (R) للعلاقة بين مبلغ السلفة وتأثيرها في انتاجية الحبوب (الحنطة)R= 0.373 وهي علاقة طردية ولكنها ليست عالية اي ان السلف التي يستلفها المزارعون لا تستخدم لاغراض زراعية بكاملها او تعرض المحاصيل لظروف خارجة عن ارادة المزارع ، او ان القرض غير كافي لتطوير وتحسين الانتاج .

٢- اما قيمة (R) للعلاقة بين مبلغ السلف وانتاجية البطاطا فكانت 0.743 وهذا يعني ايضا انها موجبة ولكنها ليست عالية وذلك لكون السلف تكون على شكل تقاوي رديئة النوعية قليلة الانتاجية.
٣- اما قيمة (R) للعلاقة بين مبلغ السلف وصناعة جبن العرب فكان 0.833 وهي طردية وعالية نسبيا وذلك لان مربي الماشية يفضلون انتاج الجبن على بيع الحليب مما يجعل السلف لها تأثير في انتاج وتصنيع الجبن .
٤- اما قياس معامل التوافق (\ ) يتبين اثر السلفة على تحسين المستوى المعاشي للمزارع المستلف فقد كانت قيمة -0.173 =\ وهذا يدل على ان العلاقة عكسية وضعيفة وخاصة للمزارعين الصغار والذين يتعرضون الى مؤثرات خارجية تؤثر على الانتاج الزراعي ولا يستطيعون تسديد السلف مما يضطرهم الى بيع الاصول الثابتة.
٥- أما بالنسبة للمزارعين الذين استفادوا من السلف ولجميع الذين شملتهم الدراسة فلا تشكل نسبتهم سوى 15.6% وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم المستلفين وان قيمة 0.8921=/\ أي إن السلف ساهمت في 89% من الإنتاج الزراعي لهم .

الاستنتاجات:

١- ان جميع المسلفين للمنتجات الزراعية وعلى مختلف انواعها يهدفون الى استغلال الظروف الزراعية لتحقيق ارباحا طائلة وعلى حساب استمرار العملية الانتاجية في المستقبل .
٢- ان عمليات التسليف هي بالاساس عمليات تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي وذلك لانها لا تحقق مردودات للمنتج بل ارباحا للمسلفين فقط .
٣- ان اغلب المستلفين من المزارعين والذين لا تحقق زراعتهم مردودات عالية يضطرون الى بيع اصول ثابتة لتسديد الديون مما يؤثر سلبا على العملية الزراعية .
٤- ان المسلفين ربما كان هدفهم هو الربح لذلك فإنهم في حالة تجهيز المزارعين بالتقاوي او الحبوب فهم يسعون للحصول على الانواع الرديئة النوعية الرخيصة الثمن وبالتالي يكون مردودها على المنتج قليل جدا .

٥- انتشار الشركات الوهمية التي تبيع التقاوي والبذور باسعار رخيصة والتي تكون هذه التقاوي والبذور لا تصلح للزراعة او انتاجيتها ضعيفة جدا كما حصل في شركات بيع تقاوي البطاطا الوهمية .
٦- ان المسلف يضع فوائد عالية وشروط قاسية على المستلف لا تساهم في دعم الانتاج الزراعي بل تؤثر سبا على المنتج فبعض الاحيان يضطر المنتج الى التحول من زراعة محصول الى آخر بسبب عدم امكانية تسديد ما بذمته من ديون للمسلف وهذا ما حصل مع مزارعي البطاطا في بغداد والحبوب في نينوى .
٧- ان ظاهرة البيع على الاخضر كانت سائدة في العصور القديمة وان عودتها في الوقت الحاضر يهدد الزراعة والتطور الزراعي ويجعل المزارع تحت رحمة التجار والسماسرة والمرابين .
٨- ان الاسعار الزراعية اصبحت غير مجزية مقارنة بتكاليف الانتاج والتسويق والتي اصبحت عالية جدا ، كذلك انخفاض انتاجية الارض الزراعية بسبب قلة الاسمدة والتي اصبحت اسعارها تصل الى اكثر من 450 ألف دينار للطن الواحد من السماد المركب و 290 ألف دينار للطن الواحد من سماد اليوريا وهذه الاسعار عالية جدا اذا ما قورنت بانتاجية الدونم من الحنطة والتي لا تزيد عن 450 كغم/دونم وباسعار تتراوح بين 120 - 150 ألف دينار / طن .
٩- ان استخدام معامل التوافق (/\ ) اظهر انه ليس هناك تأثير كبير للسلف على تحسين المستوى المعاشي للمستلف (المنتج) وهذا ناتج من إن السلف توجه من قبل المسلف أو إن

المسلف يستلم الناتج ويتصرف به لتسديد سلفته وفوائدها أولا وما تبقى يعطى للمزارع والذي قد لا يشكل مبلغا يستفاد منه المزارع في تحسين وضعه أو استمراره بالعملية الإنتاجية .

١٠-ان معامل الارتباط (R) اظهر ان للمسلف دورا في العملية الانتاجية ولكن مردوداتها الاقتصادية تكون لصالح المسلف وليس لصالح المستلف وبالتالي فان تاثيرها في تطوير العملية الانتاجية يكون محدودا .

التوصيات:

١- إعادة العمل بنظام التسليف الزراعي الحكومي واعطاء دور للمصرف الزراعي لاخذ دوره في اعطاء السلف بشروط مناسبة تساهم في عملية تطوير الزراعة وتجميد دور الوسطاء والسماسرة والذين يسعون الى تحقيق الارباح على حساب التطور الزراعي .

٢- اعادة العمل بالتسليف التعاوني الزراعي لياخذ دوره في تطوير العملية الزراعية والابتعاد عن التجار والسماسرة وتحقيق مردودات عالية للمنتجين تساهم في تطوير عملهم الزراعي انتاجا ونوعا وكما .

٣- تطوير التسويق التعاوني الزراعي من خلال تطوير الحركة التعاونية الزراعية وذلك لتاخذ دورها في التسويق الزراعي ولتبعد التجار والمساسرة من المنتجين الزراعيين وتحقيق مردودات اقتصادية تساهم في دعم المنتج الزراعي .

٤- انشاء محطات تاجير للمعدات الزراعية / قطاع مختلط / وذلك لتساهم في تقليل تكاليف الخدمات الزراعية من خلال تاجير الآلات والمعدات الزراعية باسعار مناسبة .

٥- اعادة انشاء مراكز استلام الحليب وتكون / قطاع مختلط / وذلك لاستلام الحليب ثم توزيعه على معامل تصنيع الاغذية لانتاج اغذية صحية والابتعاد عن صناعة الاجبان المحلية (جبن العرب) الذي قد يكون غير صالح من الناحية الصحية للاستخدام البشري .

٦- اعلان اسعار شراء المحاصيل الزراعية قبل موسم زراعتها لكي يستطيع المزارع تحديد نوع المحصول الذي سيزرعه وخاصة الستراتيجية منها .

٧- اسهام وسائل الارشاد والتعاون الزراعي في توعية المزارعين لزراعة اكثر من محصول واحد في الموسم الزراعي لغرض تحقيق اكثر من مصدر للمردودات الزراعية وتقليل المخاطرة .

٨- توصية المزارعين للعمل بنظام الدورة الزراعية وذلك للاقلال من اجهاد التربة وحفظ خصوبتها وبالتالي إنتاجيتها والعمل بنظام (النير والنير) لما له من فائدة في تحسين مستوى نسجة التربة والقضاء على الامراض والفطريات التي تصيب التربة وبالتالي المساهمة في تسديد السلف التي استلفها المنتج .

٩- لا يمكن اكمال الزراعة دون مراقبة وتوصية الدولة لها وذلك لاننا لسنا شركات انتاجية كبيرة وليست اقطاعيات كبيرة يشرف عليها الاقطاع كما هو الحال في السابق بل ان الاراضي الزراعية موزعة حسب حيازات صغيرة ومتوسطة وكبيرة ومعنى هذا ان المزارع لا ينتمي الى شركة او اقطاعي ، فان توجيه هذا المزارع ومساعدته لاستمرار العملية الانتاجية هي من مسؤلية الدولة وبالذات القطاع الزراعي وتقديم السلف والمعلومات الزراعية لان الزراعة هي النفط الدائم . ستكون مهددة بخطر التخلف وانخفاض الانتاجية والهجرة الى المدينة وترك الريف .

١٠-انشاء مصارف للتسليف الزراعي / قطاع مختلط / يكون لها دور فعال في تسليف المزارعين وفق ضوابط لكي يستطيع المزارع من الاستمرار بالعملية الانتاجية بشكل صحيح وفاعل .

المصادر :

١- عماشة، فارس حمد وجاسم محمد العزي – ١٩٨٥ – دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية . مجلة الاقتصاد العربي العدد ٤/٣ السنة التاسعة .
٢- عودة ، حياة كاظم – ١٩٨٨ – سياسة الائتمان للمصرف الزراعي التعاوني واثرها في القطاع الزراعي – رسالة ماجستير – كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل .
٣- المشهداني ، محمود حسن – ١٩٨٤ – الطريقة الاحصائية – مطبعة الرشاد – بغداد .
٤- ثلاج ، عدنان احمد – ١٩٨٢ – دراسة اقتصادية تحليلية للتسليف الزراعي للجمعيات التعاونية في محافظة نينوى – رسالة ماجستير – كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل .
٥- المشهداني ، عبد الله جاسم – ١٩٨٩ – التمويل والتسليف الزراعي – مطبعة التعليم العالي– الموصل .
٦- جويلي ، احمد احمد – ١٩٧٥ – التسويق الزراعي .
٧- استنتاجات من الواقع استمارات الاستبيان .
٨- ياسين ، خليل رضا - ١٩٨٢- التسليف الزراعي في العراق – وزارة التخطيط – الدائرة الزراعية .
٩- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي – ١٩٧٤ – التسليف الزراعي والمصارف التعاونية في العراق .
١٠-بكر ، جاسم نوري – ١٩٧٦ – النشاط التسليفي والتسويقي لمصلحة تسويق الفواكه والخضر – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة بغداد .